اقتصاد

طلال أبو غزاله

لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:

بين الصّين وأميركا.. صراعُ أمم مُواجهة

ما زالت تسجّل الصّين نفسها – وبكل تواضع – في المنظمة العالمية للتجارة على أنها دولة نامية! رغم اعتراض الرئيس الأميركي السابق (ترامب) على ذلك وإصراره على تحويلها إلى صفة (دولة متقدمة)، وتستفيد الصين من صفتها (النامية) من الميزات التي تعطى للدول النّامية، كما أن الصين كانت قد اشترطت عندما انضمت إلى نظام التّجارة العالمي، أن تبقى صفتها (دولة نامية)؛ من أجل تعديل أوضاعها وقوانينها وبنيتها، وأن تبقى عملتها مستقلة عن الدولار.

ومع مرور الوقت.. أصبحت الصين القوة العظمى المنافسة لأميركا، وأصبحت تسهم في ٣٥٪ من نمو النّاتج القومي في العالم، في حين أن حصة أميركا تقلصت إلى ١٧٪، وخلال عقدين من الزمن سيصبح الاقتصاد الأميركي ثلث حجم الاقتصاد الصيني، وعلينا ألا ننسى أن عدد الصينيين هو خمسة أضعاف عدد الأميركيين، فالعامل البشري مهم جداً في عملية النمو الاقتصادي خاصة في عصر المعرفة القادم إلى الكون من أوسع الأبواب.

يعدّ القادة الأميركيون نمو الصّين الاقتصادي والتكنولوجي، تهديداً للأمن القومي الأميركي، ويتحدثون عن قلق ينتابهم من تصاعد قوة الصين، ونمو اقتصادها المهول وشديد السرعة، ومن كبر الفجوة بينها وبين أميركا.. مما جعلنا نستشعر حرباً بين الطرفين؛ لأن أميركا لن تخلي مكانها ببساطة، كقوة تسيطر على العالم، وستعيش تحت شعور بأن أمنها القومي مهدد، وأنها لا بد أن تتخذ إجراءات معينة للحد من تفوق الصين وتصاعدها، ومنعها من أن تحقق حلمها بحكم العالم كما تتمنى.

بدأت أميركا إقرار مرحلة العقوبات تجاه الصين، بقرارات أحادية ولا تستند إلى قوانين، وبدأت تتناوش مع الصين؛ لتستفزها، رغم رفض الصّين لما كانت صرحت به: «إنها غير مستعدة لتغيير نظامها لتصبح مرتبطة بالنظام العالمي الذي صاغته أميركا»!

وبدأت العقوبات الأميركية بالظهور بدءاً من العقوبات التّجارية، التي لم تنجح في استفزاز الصين، ثم انتقلت إلى العقوبات الاقتصادية وإلى حرب السياسات التجارية المتناقضة وهو ما يعرف بـ(الحرب التجارية)، واستمر الوضع، ولم يتغير شيء من موقف الصين، واستمر الضغط الأميركي الذي أدى إلى (حرب باردة) وليس حرباً اقتصادية أو تجارية، مما حرى بالصين كي تصرح غير مرة بأن «على أميركا أن تغير نظام حكمها؛ لأنه دكتاتوري واستبدادي ومتسلط».

تظهر في الحرب الباردة مجموعة أسلحة وأدوات كثيرة دون الدخول في صراع عسكري نارُفي. من خلال تكليف وتوجيه دول أخرى تستعملها كأداة لها في المنطقة مثل استخدام أميركا لـ(هونغ كونغ)، ولكن الصين استخدمت أسلوب (ضبط النفس) ولم تعترض، ولكنها نادت بما نادت به أميركا من قبل قائلة: «إن الوضع في هونغ كونغ يهدد الأمن القومي»، وأصدرت قانوناً يتناول النواحي الأمنية..

وهذا هو أسلوب الحرب بالوكالة وهو أسلوب معروف، تتجاذبه مرحلة الحرب الباردة التي تستخدم كل ما لا تستخدمه الحروب الدموية مثل الحرب النفسية، والكلامية، وغير ذلك.

وفي هذا الوقت ذاته يجب أن نتذكر أن هناك أموراً كثيرة تؤثر على النفسية الأميركية مقارنة بالصين في حين أن الصين لا تتوقف عن الاستثمار في العالم، وقد وصلنا الآن إلى (الحرب الساخنة) بينهما..

مما سيزيد الأمر سوءاً، فبحسب تقارير المنظمات الدولية هناك حاجة إلى ٢٠-٣٠ تريليوناً لإعادة إعمار العالم وبالأخص منطقتنا العربية التي هي الأكثر دماراً وتضرراً في العالم، الصراع الكبير في بحر جنوب الصين سيكون أداة جيدة لإشعال النار، وهناك محللون قالوا إن الحرب ستتطلق، وها نحن الآن أمام أزمة اقتصادية وجائحة لا مثيل لها تسمى بـ(الكورونا) وغير ذلك.. مما سيؤدي – حتماً – إلى تحول وشيك في قيادات العالم ورموزه وقواه الاقتصادية وتحالفاته، وسيتأثر الناس على كوكبنا.. والإنسان الأميركي هو أكثر المتضررين، وستزداد الوفيات بأعداد كبيرة، وسنشهد تغيراً جذرياً في طبيعة الناس، وما يملكونه وما يحكمونه خلال هذا العام وما يليه لأن التعامل بين الدول في العالم سيشهد بشاعة للنظام العالمي الحالي المصاب بالأنانية والهشاشة! ولكن من شكل إنسان هذه المرحلة؟

إنه إنسان حوّب في صحته وانقطع عن العالم الذي كان يعده قرية صغيرة.. إنسان يكره الكل.. إنسان انقطع عن التعليم.. ومن المتوقع أن نخرج من هذه الأزمة برقم مخيف من العاطلين عن العمل، نحن في أزمة وباء وحروب وسجالات ستصل البطالة فيها إلى ما لا يقل عن ٢٠٪، البطالة بخلاف كل المعايير الأخرى هي المعيار ذو الأولوية في خطط للخروج من أي أزمة، والكارثة الرّاهنة، أما الحل لهذه المشكلة فيكمن في بناء الإنسان بما يتناسب مع العصر الرّقمي القادم بقوة، مما سيزيد الفروقات بين المجتمعات في العالم، وسنشهد ثورات واضطرابات اجتماعية، وعدم رضا.. وغير ذلك.

أمامنا عالم صعب، إذا لم نستطع أن نصل فيه إلى لقاء إستراتيجي بين العمالقة، ونظام جديد، وبناء خطة وسياسات جديدة، ونؤسس لعملية إعمار، وإذا لم ننجح.. فسيقودنا هذا إلى مشاكل ولفترات ليست بالقصيرة.

المتهمون مديران عامان... ورجلا أعمال وموظفون

هل من فساد في عهد وزير النفط السابق؟ تقرير في القضاء يشير إلى غش وعدم التزام وإنذارات ومعلومات غير صحيحة في كتب رسمية

محمد راكان مصطفى

طالب الجهاز المركزي للرقابة المالية المحامي العام بحمص بتحريك الدعوى العامة بحق المدير العام السابق لـ«السورية للغاز»، ومدير عام شركة محروقات السابق والمتعهدين صاحبي إحدى الشركات الخاصة المتعاقدة مع الشركة السورية للغاز لاستثمار الآبار الغازية في حقول شمال دمشق وربطها مع محطة توليد جندر.

وفي التفاصيل كشفت تحقيقات الجهاز وفقاً لتقريره التحقيقي رقم ٢٥/خ.ب، ر.ع، ر. ف تاريخ ٢٠٢٠/٧/١٢ «والذي حصلت الوطن على نسخة منه» المخالفات المرتكبة لدى الشركة السورية للغاز، والخاصة بوجود مخالفات بالعقد المبرم بين الشركة السورية للغاز وإحدى الشركات الخاصة للخدمات النفطية والمتضمن استثمار الآبار الغازية في حقول شمال دمشق «قارة والبريج» وربطها مع محطة توليد جندر.

حيث تبين أنه تم تأهيل الشركة الخاصة لتنفيذ مشاريع الفئة الثانية وفقاً لبيانات غير صحيحة حيث ارتكبت الشركة الغش والتدليس وقدمت الهيكل التنظيمي للشركة لعمال لم يعملوا أبداً لدى الشركة وكانوا يعملون لدى شركة الفرات للنفط، كما تم تقديم ميزانية ممهورة بختم محاسب قانوني من دون إرفاق وثائق ومؤيدات تثبت صحة ما جاء بهذه الميزانية.

وكشفت تحقيقات عن قيام الشركة السورية للغاز بإبرام اتفاقية مع مؤسسة الإسكان العسكرية لاستئجار آليات واستجرار مواد لمصلحة المقاول وقيامها بالتمويل نيابة عنه، ويتحمل المسؤولية في ذلك مدير عام «السورية للغاز» لمنحه ميزة للمقاول على العارضين الذين تقدموا معه ومخالفته لنص العقد، إضافة لعدم عرضه موضوع الاتفاقية على المديرين القانوني والمالي بالشركة، عدا عن استجرار هذه المواد للمقاول بأسعار الادخارات المستودعية لمؤسسة الإسكان العسكرية حيث إن مؤسسة الإسكان لا تتعامل مع القطاع الخاص.

وتبين أنه وعند إرسال العقد للتصديق من اللجنة الاقتصادية تم إرفاق جدول تحليل أسعار أولي على أن يتم إصدار جدول تحليل أسعار نهائي بالكميات بعد انتهاء أعمال المسح الطبوغرافي حيث من الممكن أن تظهر بعض الأمور من شأنها تعديل الكميات إلا أنه تم تعديل جدول تحليل الأسعار بالأسعار والكميات، ما أدى إلى قبض المقاول مبالغ زائدة غير مستحقة واجبة الاسترداد بقيمة ٢٨,٣ مليون ل.س.

كما تمت إعارة مواد من مستودعات «السورية للغاز» للمتعهد لعدم قدرته على توريدها بالزمن القريب وحاجة المشروع لها من أجل التشغيل المبكر، ناهيك عن استجرار المحروقات لمصلحة المشروع بالسعر المدعوم، كما أوضحت التحقيقات أن المقاول قام باستجرار التربة الناعمة بطريقة غير شرعية.

كما لوحظ أنه وبتاريخ ٢٠١٨/٤/١٠ «دخول الغاز» عدم انتهاء المتعهد من موضوع الردميات وحماية الخط وهذا موضوع بغاية الخطورة كان على لجنة الإشراف التنويه له لأن خطوط الغاز يجب أن تكون محمية تماماً ومطمورة قبل إدخال الغاز.

وعدم قيام المقاول بالتوريد للمواد المطلوبة بموجب دفتر الشروط سواء المواد لزوم المستودعات أم المطلوبة للمشروع وهذا ثبت من خلال المراسلات الموجهة من «السورية للغاز» إلى الشركة علماً أن التوريدات تشكل ما نسبته ٤٤ بالمئة من إجمالي المشروع، ناهيك عن قيام المقاول بتوريد بعض المواد خلافاً لالتزامه كبعض مواد الحماية المهبطية والإكسسوارات الميكانيكية، وهذا سبب عدم صدور شهادة الإنجاز الميكانيكي MCC وبالتالي الاستلام الأولي.

الأعمال غير المنفذة

وطلبت الهيئة التفتيشية إلى مدير عام المؤسسة العامة للنفط تشكيل لجنة فنية من ذوي الكفاءة والخبرة في مجال مشاريع خطوط الغاز لدراسة العقد فتم تشكيل لجنة خبرة بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٦ وقامت اللجنة بإجراء دراسة للعقد والاطلاع على المشروع وتسجيل العديد من الملاحظات كما حددت الأعمال غير المنفذة، علماً أن الأعمال المتبقية كبيرة والمشروع غير مستلم.

وتبين وجود مخططات هندسية تحمل شعار شركة أخرى مقدمة على أساس أنها من الشركة الخاصة، وأن هذه المخططات ذات تكلفة مالية كبيرة تبين أن قيمتها حوالي ٢٣ مليوناً، إضافة لعدم التسوية النهائية للموقع رغم صرف ما نسبته ١٠٠ بالمئة على هذا البند وكان المفروض من لجنة الإشراف توقيف مبلغ حوالي «٥ ملايين» للاستكمال، فضلاً عن عدم تركيب صمامات بسبب عدم توريده ما يعني أن تشغيل الخط حالياً غير آمن، إضافة لعدم تشغيل الحماية المهبطية التي تحمي الخط من التآكل بسبب عدم استكمال التوريد ما يعني تقليل العمر التصميمي للخط وزيادة درجة الخطورة، وعليه فإن مشروع شمال دمشق حالياً يعمل بوضعية غير آمنة وبدرجة عالية الخطورة.

ذمم على المقاول

بلغت الذمم المترتبة على المقاول لقاء كل من «السورية للغاز» للمتعهد والمشروع غير مستلم.

غرامات التأخير على العقد بموجب قرار «السورية للغاز» بفرض غرامة تأخير بنسبة ٢٠ بالمئة من قيمة العقد أي الحد الأعلى للغرامة، وتجاوز المبلغ غير المحصل منها ٢٢٣ مليون ل.س، إضافة لسلفة لمصلحة الإسكان لم تصف بقيمة ٢,١ مليون ليرة، ونحو ٥ ملايين ل.س ذمة لقاء تلاؤ الملاحظات الفنية على تهيئة الموقع، و٢,٤ مليون ل.س ذمة لقاء رص الأرضية، و٢,٨ ل.س ذمة لقاء أعمال الردميات، و٥٩ مليون ل.س لقاء فروقات أسعار المحروقات، و٢٥,٣ مليون ل.س لقاء صرف مبالغ غير مستحقة نتيجة تعديل جدول الأسعار، و٢,١ مليون ل.س بموجب قرار وزير الزراعة نتيجة الاستجرار غير المشروع للتربة الناعمة، ٢٧,٦ مليون ل.س بسبب الصرف لقاء استجرار التربة الناعمة حيث تبين استخدام بقايا الحفر ونخله، و١٩,٣ مليون ل.س رسوم متوجبة السداد لمؤسسة التأمينات الاجتماعية يضاف عليها ١,٨ مليون ل.س للريع النظامي، بإجمالي تجاوز ٣٧٤,٦ مليون ليرة.

مسؤوليات

وحمل التقرير المسؤولية لكل أصحاب الشركة الخاصة عن الغش والتدليس من خلال تقديم بيانات كاذبة استخدموها لتأهيل الشركة بالتواطؤ مع مدير عام شركة المحروقات من خلال تقديم كتاب يتضمن أن لديه عقوداً منفذة تتجاوز المليار، وعدم الالتزام بدفتر الشروط وبتنفيذ المشروع «التوريد والأعمال المتعلقة بها» ما جعل خط الغاز شمال دمشق يتم العمل به من دون حماية وبدرجة عالية من الخطورة، إضافة لمماطلة الشركة وعدم قدرتها على تنفيذ المشروع بدليل صدور كشوف صفرية وعدة إنذارات موجهة من السورية للغاز وعدم قيام الشركة بوضع خطة عمل وجدول زمني لاستكمال المشروع «توريدات وأعمال».

وحمل التقرير المسؤولية لمدير عام شركة المحروقات السابق عن منح كتاب بأعمال الشركة بشكل غير صحيح بناءً عليه تم تأهيلها، ولمدير عام السورية للغاز السابق عن إبرامه لاتفاق مع مؤسسة الإسكان العسكرية من دون عرض على الجانب القانوني والمالي بالشركة وقيامه بتمويل المقاول، وتأجيل حسم السلف على المقاول لقبل تصفية العقد، والموافقة على إعارته مواد من مستودعات السورية للغاز ليصبح رافداً للمقاول علماً بأن أحد بنود العقد رفد مستودعات «السورية للغاز» بمجموعة من المواد، إضافة لقيامه بتسطير كتاب للجيولوجيا بمضمون الاستجرار بشكل مناقض للواقع والموافقة على الصرف لكمية ١٢٦٠٠ متر مكعب خلافاً للكميات المصرح عنها، وتسطيره عدة كتب للمحروقات «لزوم المشروع» من دون تحديد السعر مدعوماً أم صناعياً، وتقديمه عدة آليات مع محروقاتها للمقاول تم اقتطاع أجورها بشكل لاحق.

وحمل التقرير المسؤولية للمدير المالي السابق للشركة «السورية للغاز» عن الموافقة على الصرف فيما يخص الاتفاقية المبرمة مع الإسكان وتأجيل الحسم على المتعهد.

وللجنة التأهيل عن الإهمال والتقصير لناحية التدقيق بالوثائق المقدمة من الشركة الخاصة والتي تم تأهيلها بناءً عليها إلى الفئة الثانية المسموح لها بتنفيذ مشاريع تصل إلى ٣ مليارات ليرة سورية «ميزانية المقاول- كتاب مدير عام المحروقات- المعدات الهندسية- خطة ضمان الجودة وسياسية الأمن والسلامة»، واللجنة الدارسة للعروض الفنية عن التقصير بتدقيق العرض الفني المقدم من المقاول لناحية الجدول الزمني وقائمة المعدات، و لجنة الإشراف على المشروع لعدم تنظيم تقارير عمل يومية ما أدى لعدم إمكانية احتساب كمية المحروقات المستهلكة بالمشروع وكمية الرمل الناعم.

وتعديل جدول تحليل الأسعار، وعدم التدقيق على الكادر الفني العامل بالمشروع من المقاول وتناقضه مع الكادر المقدم بعرضه الفني، والتراخي بمطالبة المقاول بإعادة المواد المستعارة من الشركة حتى تاريخ «الشهر الثالث ٢٠٢٠».

وحمل التقرير المسؤولية للعاملين لدى شركة – محروقات حمص «المدير العام- المدير التجاري» عن عدم الاستفسار من «السورية للغاز» عن السعر الواجب تسعير المادة به مدعوماً أم صناعياً.

وانتهى التقرير إلى اقتراح إحالة أصحاب الشركة الخاصة إلى القضاء المختص بجرم الغش والتدليس سنداً لأحكام المادة ٣ الفقرة /ج/ من قانون العقوبات الاقتصادي والتي تنص «يعاقب بالسجن خمس سنوات على الأقل من غش الدولة بمناسبة تعاقده أو تنفيذه هذا التعاقد».

وإحالة المدير العام السابق لـ«السورية للغاز» للقضاء سنداً لأحكام المادة /١١/ الفقرة /أ/ من قانون العقوبات الاقتصادي والتي تنص: «من نفذ مشروعاً أو خطة إنتاجية بغير الوجه المحدد لهما يعاقب بالسجن من ٣ إلى٥ سنوات»، والمدير العام السابق لشركة المحروقات بجرم الإهمال سنداً لأحكام المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات العام والتي تنص «إذا ارتكب الموظف من دون سبب مشروع إهمالاً في القيام بوظيفته».

كما اقترح التقرير إلغاء تأهيل الشركة لثبوت عدم صحة الوثائق المقدمة من قبلها واستخدام مالكيها وثائق ثبت استخدام الغش والتدليس بها، وحرمان كلا المتعهدين مالكي الشركة من التعاقد مع جميع الجهات العامة لمدة خمس سنوات لما نسب إليهم في متن التقرير، وإلغاء الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لهما وعلى أموال زوجاتهما ضماناً لتسديد مبلغ ٣٧٤,٦٠٥,٢٧٠ ل.س.

ووضع التقرير مخالفة المحاسب القانوني بتصرف رئيس مجلس المحاسبة والتدقيق «وزير المالية» لختمها على قوائم مالية لا تعبر عن حقيقة المركز المالي للشركة التي على أساسها تم تأهيلها.

واقترح التقرير فرض عقوبة الحسم من الأجر الشهري المقطوع بنسبة ٥ بالمئة لمدة ستة أشهر بحق أعضاء لجنة التأهيل لتقصيرهم بتدقيق وثائق الشركة، وفرض عقوبة الإنذار بحق رئيس لجنة التأهيل لتأشيره على قرار تأهيل الشركة من دون تدقيق، وعقوبة الحسم من الأجر الشهري المقطوع بنسبة ٢ بالمئة لمدة شهرين بحق أعضاء اللجنة الفنية الدارسة للعرض الفني لتقصيرهم بالتدقيق بالوثائق المقدمة وأيضاً بحق المدير المالي، وفرض عقوبة تأخير الترفيع بحق لجنة الإشراف.

مسار هذا التقرير أصبح بين يدي القضاء الذي سيكون له كلمة الفصل في تبيان حقيقة ما وصل إليه التقرير وإعادة الحق إلى أصحابه وإحقاق العدالة.

وزير الإسكان لـ«الوطن»: إطلاق الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي منتصف ٢٠٢١

هناء غانم

بيّن وزير الإسكان سهيل عبد اللطيف في تصريح لـ«الوطن» أنه من المقرر أن يتم الإعلان عن الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي بداية الشهر السادس لعام ٢٠٢١، إضافة إلى البرامج الأخرى مثل الخريطة الوطنية للسكن التي أصبحت جاهزة وخريطة المشاريع الصناعية التي تم إنجاز القسم الأكبر منها، إضافة إلى غيرها من البرامج المعتمدة بشكل نهائي.

عبد اللطيف أكد وجود تتبع للبرامج التي تنجز من قبل هيئة التخطيط الإقليمي، موضحاً أنه تم إصدار وثيقة توجهات أساسية في العام الماضي.

وحول اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي الذي عقد اليوم برئاسة رئيس مجلس الوزراء أكدت مديرة الهيئة ماري التلي لـ«الوطن» أنه تم عرض البرنامج التنفيذي للمرحلة الانتقالية وفق وثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني للتخطيط الإقليمي المعتمدة بالشهر الأول من عام ٢٠١٩، حيث تتركز التحديات المكانية لهذه المرحلة بالمستوى المحلي، التي هي بحاجة لتدخل سريع ليعطي انعكاساً سريعاً وفعلياً على أرض الواقع في ظل التحديات الحالية.

وأشارت إلى أن هذه المرحلة تضم مشروع دليل إعداد دراسات التخطيط المكاني في سورية، ومشروع تحديث وتطوير مسودة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، والخريطة الوطنية للسكن والإسكان في سورية، وتحديث الرؤية المكانية للنشاط الصناعي ومتطلباته اللوجستية.

وتابعت قائلة: إضافة إلى مرحلة الاستدامة حيث تتركز التحديات المكانية التنموية في هذه المرحلة بالمستويات التخطيطية الكاملة والتي تشكل فرصة حقيقية نحو التنمية الإقليمية المتوازنة والشاملة، ولها بُعد تكاملي مناطقي وبُعد تنافسي نوعي يعزز المكانة الوطنية، حيث يتم إنجاز المرحلة الأخيرة من الدراسات الإقليمية المتكاملة لإقليم الساحل في محافظتي طرطوس واللاذقية.

ولفتت التلي إلى أنه وانطلاقاً من التوجهات الحكومية في مسار إعادة الإعمار والتعافي، خاصة في ظل عودة أعداد كبيرة من المواطنين إلى مدنهم وبلداتهم فلابد من تطوير منهجيات تحليلية تخطيطية تساعد في خطط التعافي والإعمار وإعداد مقترحات تخطيطية لتجمعات عمرانية تساعد أصحاب القرار في رسم الخطط والمشروعات ومبنية على إحصائيات دقيقة ومؤشّرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واعتبرت التلي أن لهيئة التخطيط الإقليمي اليوم دوراً محورياً، فهي من خلال مشروع تحديث مشروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي تضع مجموعة الإستراتيجيات العامة والمبادئ التي تتكامل بين مبادرات التنمية الإقليمية والإستراتيجيات الوطنية القطاعية المركزية في الجمهورية العربية السورية، ومدة تنفيذ المشروع ١٥ عاماً، حيث تقوم الهيئة بالتنسيق مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات والمحافظات والجهات المعنية بتحضيره ليصار إلى إقراره واعتماده من المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي.

وبهدف تفعيل المنظومة التخطيطية في مجال التخطيط المكاني بينت أنه لا بد من مواءمة الدراسات التخطيطية على المستوى المحلي كإعداد البرامج التخطيطية للتجمعات العمرانية وتوسعة المخططات التنظيمية مع الدراسات والخطط الإقليمية، حيث تعمل هذه الخطط على تحقيق التنسيق والتوافق في الرؤية المستقبلية للتنمية واستخدامات الأراضي بين مشروعات التنمية والخطط القطاعية والمخططات التنظيمية والخطط المحلية.

فلاحون يشتكون نقص المازوت الزراعي وعدم توافر السماد لزراعة القمح

نبال ابراهيم

ورد العديد من الشكاوى لـ«الوطن» حول معاناة الفلاحين بريف حمص من عدم توافر مادة سماد السوبر فوسفات في الضروري لزراعة محصول القمح خلال هذه الفترة وعدم تمكنهم من رش بذار القمح من دونه، على حين تحدث بعض الشكاوى عن نقص المازوت الزراعي واضطرار الفلاحين إلى شراء المازوت من السوق السوداء بما يزيد على ٦٠٠ ليرة سورية للتر الواحد ما ينعكس سلباً على معيشة الفلاح ويتسبب بارتفاع تكاليف الإنتاج ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخضار والفواكه بشكل عام.

بدوره أكد رئيس اتحاد الفلاحين في حمص يحيى السقا لـ«الوطن» هذه الشكاوى جملة وتفصيلاً، مؤكداً أحقية المطالب وضرورتها، لافتاً إلى أنه تمت المطالبة مراراً وتكراراً من مختلف الجهات بضرورة تأمين سماد السوبر فوسفات في أوقاته المحددة قبل موسم الشتاء وخلال عمليات رش بذار القمح وعدم الجدوى من تأمينه بعد زراعة محصول القمح، لافتاً إلى أن هناك وعوداً بتأمينها خلال الأيام القادمة.

وأشار إلى أنه تم رفع عدة مذكرات رسمية لجميع الجهات المعنية بضرورة زيادة مخصصات المحافظة من المازوت الزراعي لزيادة الكميات التي توزع على الجرارات الزراعية حتى تصل إلى كمية ٢٠٠ لتر على الأقل شهرياً، مشدداً على ضرورة تأمين المازوت الزراعي وزيادة كميته بشكل يلبي الحاجة الفعلية للفلاحين من أجل تنفيذ الخطة الزراعية بشكل جيد وكامل خلال العام الحالي.